(كان) و(ليس) بين تردد التصنيف وثبات المعنى

(مقاربة نحوية دلالية)

الدكتور

لطفي عمر علي بن الشيخ أبو بكر

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب

جامعة حضرموت - الجمهورية اليمنية

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

(كان) و (ليس) بين تردد التصنيف وثبات المعنى

(مقاربة نحوية دلالية)

ملخص البحث :

اختلف النحاة كثيرا في (كان) و(ليس) فعدوهما فعلين نظراً للشكل ولقبولهما بعضاً من خصائص الأفعال ، بينما خالفهم بعض النحويين وعدوهما حرفين نظراً للمعنى ولعدم قبولهما حد الفعل ، وقد استقصيت في هذه المسألة كل ما قاله النحاة ،وعرضت آراء العلماء فيها مبيناً وجه القوة والضعف في كل رأي، ثم عرضت آراء بعض العلماء المحدثين مؤيداً أن (كان) و(ليس) حرفان نظراً لكون هذا الرأي يخدم المعنى كثيراً فهما تفتقران إلى أهم خاصية من خواص الفعل وهي الدلالة على الحدث .

ABSTRACT

Grammarians differed much Kan (it was) and Lais (not). They were considered as two actions because of the shape and the acceptance of some of the verbs characteristics, while some grammarians disagreed and considered them two characters because of the meaning and the lack of acceptance of the verb extent. The researcher has surveyed in this issue all what grammarians said and offered the views of scientists showing the side of strengths and weaknesses of each view, and offered the views of some modern scientists supporting that (it was) and (not) are two letters due to the fact that this opinion often serves the sense. They lack the most important verb characteristic, which is significance to the event.

(كان) و (ليس) بين تردد التصنيف وثبات المعنى

(مقاربة نحوية دلالية)

كان : [١]

مذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين أن (كان) فعل يعمل الرفع والنصب، فهو عامل قوي، وقد شبَّهها سيبويه بـــ(ضرب)، يقــول ســيبويه : « وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت ، كما فعلت في ضــرب ، لأنه فعل مثله »[٢] .

فهذا تشابه واضح بين (كان) و(ضرب) كما يرى سيبويه، وهو ما يذهب إليه المبرد يقول : « وهذه أفعال صحيحة كضرب »[٣] .

وقد ذهب العكبري إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد في رأيهما الســابق؛ إلا أنه فصَّل القول، يقول في ذلك : « ذهب الجمهور إلى أنها أفعــال لتصــرفها واتصال الضمائر وتاء التأنيث ، ودلالاتها على معنى

في نفسها ، وهو الزمان »[٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٣/١-٤٥ ، المقتضــب : ٩٧/٣ ، ٤/ ٨٦ ، ، اللبــاب : ١/ ١٦٤ ، شرح المفصل : ٨٩/٧ ،شرح الرضي : ١٤٢/٢ ، الهمع : ٢٨/١ ، ٦٣/٢ .
(٢) الكتاب : ٤٥/١ .
(٣) المقتضب للمبرد :٨٦/٤ .
(٤) اللباب : ١٦٤/١ .

وأما ابن يعيش ؛ فإنه اعتمد الرأي ذاته، ودليله لذلك تصرفها إلى الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل، نحو قولك كان ، يكون ، كن ، وهو كائن .[١]

ولكن من الملاحظ أن القائلين بفعلية (كان) يرونها تختلف عن الأفعال التامة كضرب من جانبين :

الأول : إن (ضرب) كما هو معلوم يمكن أن يكوّن مع فاعله جملة يحسن السكوت عليها. أما (كان) فليس ذلك ممكناً فيها، إذ لابدَّ من وجود الخبر، يقول سيبويه: « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول »[٢] .

ويقول في موضع آخر : « وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس وما نحوهنّ من الأفعال مما لا يستغني عن الخبر »[٣] .

ويقول ابن يعيش : « فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب » [٤] .

ويقول الرضي : « إنما سميت ناقصة ؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب »[٥] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٩٠/٧ .
(٢) الكتاب : ٤٥/١ .
(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها .
(٤) شرح المفصل : ٩٠/٧ .
(٥) شرح الرضي : ١٨١/٤ .

الثاني : إن (كان) لا تدل على الحدث ، إنما تدل على الزمان فقط . أمّا (ضرب) فتدلُّ على الحدث والزمان؛ وهذا هو الذي جعل النحاة يسمونها فعلاً ناقصاً، في حين أن الأصل في الفعل أن يدل على حدث في زمن، يقول الزجاجي : « الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم : قعد يقعد وما أشبه ذلك »[١] .

وقد لاحظ النحاة ذلك . يقول سيبويه : « وذلك قولك : كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهنَّ مما لا يستغنى عن الخبر، تقول: كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى »[٢] .

ويقول ابن السراج : « وكان إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط »[٣] .

أمّا المبرد في أحد رأييه والزجاجي فقد ذهبا إلى أنها حرف يدل على الزمان الماضي . يقول الزجاجي : « باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر»[٤]؛ فقد جعلها الزجاجي حروفاً، فخالف النحاة أجمعين في هذه المسألة، وقد يظن ظانٌّ بأن الزجاجي لا يقصد بهذا العنوان توجيه كلمة حرف إلى ما نذهب إليه، فيرى أنه من قبيل العنوان الذي يشتمل على حروف وأسماء وأفعال، ولكن

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٥٢ .
(٢) الكتاب : ٤٥/١ .
(٣) الأصول : ٨٢/١ .
(٤) الجمل في النحو للزجاجي : ٤١ .

الذي يزيل هذا اللبس نصٌ آخر أورده السيوطي في الهمع، يقول : « وذهب الزجاجي إلى أنَّ كان وأخوتها حروف »[١] .

أما المبرد فيبدو أنَّ له في هذه المسألة رأيين؛ ففي المقتضب يصرّح بفعليتها فيقول : « وهي أفعال صحيحة كضرب »[٢]؛ لكن السيوطي أورد له رأياً آخر في الهمع يقول فيه بحرفيّة (كان)، « وقال ابن الحاج في النقد : حكى العبدي في شرح الإيضاح : أن المبرد قال :إنَّ (كان) حرفٌ »[٣] .

واضح مما سبق أن المبرد والزجاجي قد خرجا عن إجماع النحاة على أن (كان) فعل؛ لأنهما رأوها لا تحمل الدلالة على الحدث، وهي خاصية أساس من خصائص الأفعال .

ويبدو أن هذا الرأي قد استقرَّ عند جلِّ النحاة في مختلف عصورهم، وإن اختلفت طرق تفسير أو تسويغ قبوله، فيرى النحاة المتأخرون أنَّ تفسير هذا الرأي مردَّه إلى التأويل، يقول العكبري : « ومن عبَّر من البصريين عنها بالحروف، فقد تجوّز؛ لأنه وجدها تشبه الحروف، وفي أنها لا تدلُّ على الحدث، وإنما هي أفعال لفظية، أو يكون عنى بالحروف الطريقة، إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال؛ ولهذه العلة خصوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر »[٤] .

---

(١) الهمع : ٢٨/١ .
(٢) المقتضب : ٨٦/٤ .
(٣) الهمع : ٢٨/١ .
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٦٥/١ .

ويقول ابن أبي الربيع، بعد أن ذكر عبارة الزجاجي التي يقول فيها : (باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر) ، : « وليست بحروف، وإنما هي أفعال، وإنما سمَّاها حروفاً لأحد أمرين : أحدهما: أن يريد بالحرف الكلم، فكأنه قال : باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويعبر النحويون عن الكلمة بالحروف، ...والثاني : أن يكون سمَّاها حروفاً لضعفها »[١] .

ومن الواضح أنّ العكبري وابن أبي الربيع يحاولان تأويل رأي من قال إنها حرف، فيردون ذلك إلى أنه إمَّا تجوّز؛ لأنها أفعال لفظيّة لا تدل على الحدث، وإمَّا لأنّ من قال إنها حرف إنما أراد الطريقة، كما قال العكبري أو أراد الكلم، كما قال صاحب البسيط .

ويتضح بعد عرض رأي الفريقين أنَّ جمهور النحاة قد راعى جانب اللفظ حيث أطلق النحاة على (كان) الفعلية لاعتبارات لفظية، منها اتصال الضمائر بها وعملها الرفع والنصب، واتصال تاء التأنيث بها وتصرفها بالماضي والمضارع والأمر، كما يقول ابن يعيش، فهم يرون أنها فعل من جهة اللفظ، وإن كانت من جهة المعنى لا تدل على ما يدل عليه الفعل، يقول ابن يعيش :« وقيل : أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظيّة لا حقيقية؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سُمّي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرّف »[٢].

(١) البسيط : ٦٦١/١ .
(٢) شرح المفصل : ٨٩/٧ .

ونرى هنا أنّ المسألة والبحث فيها يقتضي لزاماً البحث في الجملة وتركيبها عند العلماء، لنتمكن من الاطمئنان إلى رأي وترجيح ما نذهب إليه بالحجة والدليل؛ لأنّ (كان) المسماة بالناقصة لا تكون إلا في جملة تامة قائمة على ركني الإسناد الاسمي .

فمن المعلوم أن الجملة العربية قائمة على فكرة الإسناد، فالجملة الاسمية يكون المبتدأ فيها مسنداً إليه، وهو المحكوم عليه، ويكون الخبر مسنداً، وهو المحكوم به، وفي الجملة الفعلية يكون الفعل مسنداً، والفاعل مسنداً إليه، يقول سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك .

ومثل ذلك : يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء »(١).

ويقول السيوطي : « والحاصل أن الكلام لا يأتي إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يأتي من فعلين ولا حرفين ؛ ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابدّ له من طرفين : مسند، ومسند إليه .

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً و مسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

---

(١) الكتاب : ١/٤٥ .

فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً إليه.

وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً ، والاسم مسنداً إليه .

والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما .

والاسم مع الحرف، إمّا أن يفقد منه المسند أو المسند إليه .

والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند »[١] .

فإذا ما عرضنا (كان) وما يليها على فكرة الإسناد وجدنا أنّ النحاة القائلين بفعليتها لا يرون أنها تتمُّ بمرفوعها جملة، ولكن العلاقة قائمة بين الاسم والخبر، و(كان) إنما دخلت لتفيد الدلالة على الزمن فقط، يقول سيبويه : « ولا يجوز الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول»[٢] . ويقول أيضاً : « وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبدالله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى »[٣] .

ويقول المبرد : « اعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعلٍ وصل منك إلى غيرك »[٤] .

---

(١) همع الهوامع : ٣٣/١ .
(٢) الكتاب :٤٥/١ .
(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها .
(٤) المقتضب : ٩٧/٣ .

ويقول ابن يعيش : « وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ...؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب»[١] .

فعلاقة الإسناد كما هو واضح، قائمة بين المبتدأ والخبر وما دخلت(كان) إلا لتفيد الزمن الماضي .

ويبدو أن المبرد والزجاجي قد نظرا إلى المعنى حينما قالا بحرفية (كان) ، وإن كانا لم يجدا مناصرة من النحاة، فـ(كان) كما هو واضح، داخلة على الجملة الاسمية؛ لتدل على الزمن الماضي فقط. يقول ابن أبي الربيع في البسيط : « وذلك أنّ (كان) إنما جاءت لتدل على أنّ الخبر مقيد بالزمان الماضي »[٢]، فهي داخلة على جملة اكتملت أركانها، ولا وظيفة لها إلا الدلالة على الزمن الماضي، يقول ابن الحاج مقوّياً رأي من ذهب إلى حرفيتها كما جاء في الهمع : « وهو وإن كان في بادئ الرأي ضعيفاً، إلا أنه أقوى لمن تأمل؛ لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر دخلت عليه »[٣] .

ويبدو مما سبق أنّ القول بحرفيتها يخدم المعنى كثيراً ؛ فهي عنصر أُضِيف إلى الجملة الاسمية؛ ليعطي الدلالة على الزمن الماضي، يدلّ على ذلك أنها لا تدخل إلا على جملة مكتملة الأركان، وهذا من خصائص الحروف ، يقول الزجاجي: « الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها نحو: لن يقوم زيدٌ ، وما خرج بكر ، وإنّ أخاك شاخص، وإنّ محمداً في الدار، ولا بدّ أن يكون بعده

(١) شرح المفصل : ٩٠/٧ .
(٢) البسيط :٦٦٢/٢ .
(٣) همع الهوامع : ٢٨/١ .

اسمان، أو اسم وفعل أو اسم وظرف »[١] ، فلو حاولنا تطبيق هذا النص على (كان) لوجدنا أنه ينطبق عليها؛ لأنها تدخل في الأصل على اسمين (مبتدأ وخبر)؛ لتفيد الزمن الماضي، وهذا ظاهر في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثرا، يقول تعالى : ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[٢] أصل الجملة : الناس أمة واحدة ، مبتدأ وخبر ، ثم دخلت (كان) لتفيد أن ذلك في الزمن الماضي .

وقد ذهب خليل عمايرة من الباحثين المعاصرين إلى أن (كان) حرف يشير إلى الزمن لا غير؛ مؤيداً في ذلك رأي المبرد والزجاجي، يقول: « وإذا ما دخلت عليها (أي على الجملة) كان أو إحدى أخواتها، وهنَّ عناصر زمن لا غير،...»[٣] .

فهو يأخذ برأي المبرد والزجاجي تماماً، ويحلل الجملة التالية (كان عليٌ مجتهداً) على النحو التالي :

كان : عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي .

عليٌ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ...(أو مسند إليه مرفوع ..)

مجتهداً : خبر أخذ الفتحة اقتضاء لكان، (أو مسند أخذ الفتحة ....) ، (قياساً على ما جاء عن العرب) ويكون تحليلها من حيث المعنى كما يلي :

عنصر زمن ماض (مسند إليه + مسند) .[٤]

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٥٥ .
(٢) البقرة : ٢١٣ .
(٣) في نحو اللغة وتراكيبها : د. خليل عمايرة : ١٠١ .
(٤) ينظر : المرجع السابق : ١٠٢ .

أما الدكتور مهدي المخزومي فقد تحدث عن (كان) في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق)، ولكنّ كلامه عنها كان مضطرباً اضطراباً شديداً ، فقد تحدث عنها أولاً ، فقال : « إنّ الإخبار بأفعال الكينونة والكائنات إخبار لا يصح السكوت عليه غالباً؛ لأنها إنما تدل على الوجود ، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة ، أو معدومها؛ لذلك يستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث يجهلها المخاطب »[١] .

فهو هنا يتابع النحاة القائلين بأن (كان) لا تتمُّ بمرفوعها كلاماً؛ إذ لا بدَّ من وجود الخبر كما ذكرنا سابقاً .

لكنّه عاد وذكر أن الإسناد قائم بين (كان) والاسم المرفوع ، أما الاسم المنصوب فهو حالٌ، ورأيه هذا راجع إلى تأثره بمذهب الكوفيين في كان وأخواتها، حيث يرون أن الاسم المرفوع بعد كان مرتفع على الفاعلية ، والاسم المنصوب منتصب على الحالية ، يقول المخزومي : « و يجيء ما بين الحال منصوباً ؛ لأنه خارج عن الإسناد؛ لأن الإسناد قد تمّ بين فعل الوجود والموجود نفسه ، فماذا يعرب المنصوب؟.إذا قلنا : كان المطر غزيراً ، أو ما زال المطر منهمراً ، أو بات المطر طلاً ، فالإسناد كان قد تمَّ بين فعل الوجود، والموجود نفسه، أي بين (كان) والمطر، و(مازال) والمطر، و(بات) والمطر، أما المنصوب فحالٌ تبين هيئة الموجود »[٢] .

وكلام المخزومي في هذا النص يتعارض مع كلامه في النص السابق، فقد أشار أولاً إلى أن هذه الأفعال لا يصح السكوت عليها؛ لذلك يستكمل الإخبار بها

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق. مهدي المخزومي : ١٣٢ .
(٢) المرجع السابق : ١٣٢ .

ببيان حال خاصة ، ثم عاد بعد قليل ، وقال إنّ الإسناد قد تمّ بين الفعل (كان) والاسم المرفوع، أما الاسم المنصوب فقد خرج عن الاسناد .

وهذا الكلام لا يثبت عند النظر من وجهين :

الأول : إن الإسناد –كما بينا – قائمٌ بين المبتدأ والخبر، ولو كان الإسناد يتم بين كان والاسم ما قال النحاة إنها لا تتمّ بمرفوعها كلاماً ، ولا أتمت معنى يحسن السكوت عليه .

الثاني : إنّ قوله إن الخبر حالٌ فيه ضعفٌ ، لأنّ الحال – كما هو معلوم – وصفٌ فضلة يمكن الاستغناء عنه ، يقول ابن مالك :

الحال وصفٌ ، فضلةٌ ، منتصبُ ∴ مفهمٌ في حال كفرداً أذهبُ[1]

فوصف النحاة الحال بالفضلة يشير إلى أنه ليس ركناً أساساً في الجملة؛ لذا تقول: جئتُ، و جئت راكباً ، والجملتان صحيحتان تامتا المعنى، أما كان فلا تكون مع مرفوعها كلاماً؛ لأن الخبر عنصر أساس في الإسناد في هذا التركيب، وقد وضحنا ذلك سابقاً .

ولعلّ ولع الدكتور المخزومي بالمذهب الكوفي هو الذي دعاه إلى الأخذ بهذا الرأي الذي لا نراه يخدم المعنى ، وهو رأي مهجّنٌ يبدو أنه ركَّبه من آراء البصريين وجلَّة من الكوفيين .

---

(١) ينظر : شرح بن عقيل على الفية بن مالك : ٢/٢٤٣ .

ليس :

ذهب جمهور النحاة ، بصريين وكوفيين ، إلى أنّ (ليس) فعل من أخوات (كان) يدخل على الجملة الاسمية ؛ فيرفع المبتدأ ويسمى اسمها وينصب الخبر ويسمى خبرها، يقول سيبويه : « وذلك قولك : كان ويكون وصار وليس وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عنه الخبر »(١) .

فسيبويه يصرح بفعليتها، ويجعلها من أخوات (كان) ، وإلى هذا يذهب ، المبرد(٢) ، وابن يعيش (٣) ، وأكثر النحاة على هذا المذهب .(٤)

وقد اعتمد جمهور النحاة على الأدلة التالية في حكمهم عليها بالفعلية :

- **أولاً** : اتصال الضمائر بها، نحو : لستُ ، يقول ابن السراج : « فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل ، قولك: لستُ ، كما تقول: ضربتُ ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسْنَ كضربْنَ ، ولستُنَّ كضربتُنَّ ، وليسوا كضربوا »(٥).
- **ثانياً** : إنّ آخرها مفتوح ، كما في الأفعال الماضية، يقول ابن يعيش : « ولأنَّ آخرها مفتوح ، كما في أواخر الأفعال الماضية »(٦) .

---

(١) الكتاب : ٤٥ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٨٧/٤ ، ١٩٠ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ١١١/٧ .
(٤) ينظر : اللباب : ١/ ١٦٥ ، شرح المفصل : ١١١/٧ ، رصف المباني : ٣٦٨ ، شرح الرضي : ١٩٨/٤ ، مغني اللبيب : ٣٨٦ ، ارتشاف الضرب : ٧٢/٢ .
(٥) الأصول : ٨٢/١ .
(٦) شرح المفصل : ١١١/٧

- **ثالثاً** : إن تاء التأنيث تلحقها ساكنة وصلاً ووقفاً، يقول ابن يعيش : « وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، نحو : ليست هند قائمة »[١] .
- **رابعاً** : جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، فضلاً عن جواز تقديم خبرها عليها عند البصريين .[٢]

وما قاله الجمهور يحتاج إلى مناقشة من وجهين :

أولاً : إنَّ (ليس) تفتقر إلى أهم عنصرين في الفعل ، وهما الدلالة على الحدث والزمن .

ثانياً : إنَّ علامات الفعل وخصائصه التي نصّ عليها النحاة لا تنطبق عليها ، مثل التصرف ودخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ، يقول الزمخشري : « ومن خصائصه (الفعل) دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة، نحو قولك : قد فعل ، وقد يفعل ، وسيفعل، وسوف يفعل ، ولم يفعل وفعلت، ويفعلنَ وافعلي، وفعلتْ »[٣] .

واضحٌ أنّ التشابه اللفظي بين (ليس) والأفعال الماضية هو الذي جعل النحاة يحكمون عليها بالفعليَّة، وإن كانت لا تحمل الدلالة على الحدث والزمن .

---

(١) شرح المفصل : ١١١/٧ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ١٦٠/١ .
(٣) المفصّل : ٢٤٣ .

أمّا ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن شقيرٍ فقد ذهبوا إلى أنَّ (ليس) حرفٌ من حروف المعاني يفيد النفي، يقول المرادي :« وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وابن شقيرٍ إلى أنها حرف »(١).

وكأن الذي جعل هؤلاء النحاة بدءًا بابن السراج يخرجون عن إجماع النحويين هو أنَّ أدلة الفعليَّة لا توجد في ليس؛ إذ إنها لا تشير إلى حدث مقترن بزمن، وإنما تدل على ما تدل عليه (ما) من النفي ، يقول العكبري : « أمَّا (ليس) فمن البصريين من قال : هي حرفٌ ، وإنَّ الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، كما اتصل الضمير ب(ها) على لغة من قال في التثنية (هاءا)، وفي الجمع (هاؤوا) . وأبو عليّ يشير إليه في كتبه كثيراً ، ويقوي ذلك أنها لا تدل على زمان ، وأنها تنفي كما تنفي (ما) ، وأنهم شبهوها بـ(ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع فيهما»(٢).

ولعلَّ من الواضح أن هؤلاء النحاة قد تأملوا كثيراً في (ليس) فقالوا في بادئ الأمر بفعليتها تقليداً لمن سبقهم من النحاة، ولكنهم– بعد التأمل وطول النظر – قالوا بحرفيتها؛ لأنهم نظروا فيها ، فوجدوا أنها لا تحمل أي دلالة على حدث أو زمن، يقول السيوطي : « وقال ابن السراج : أنا أفتي بفعليَّة (ليس) تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها »(٣) .

---

(١) الجنى الداني : ٤٩٤ .

(٢) اللباب : ١٦٥/١ .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي : ٧٣/٣ .

ويبدو أنَّ الذي جعل جمهور النحاة يحكمون بفعليَّة (ليس) هو شبهها اللفظي بالأفعال الماضية ، كما بينَّا في أدلتهم ، بالإضافة إلى أنها تعمل الرفع والنصب فيما بعدها ؛ لذا كانت من أخوات (كان) ، مع أنها تدل على معنى مخالف لما تدل عليه (كان) وأخواتها ، يقول إبراهيم السامرائي : « ولعلّ من الغريب أن يحشر بين هذه المواد الدالة على الإيجاب مادة(ليس)، وهي على النقيض من هذه المجموعة ، فهي في المسائل التي ينبغي أن تكون في مبحث النفي »[١] .

وكان المالقي قد أخذ رأياً متوسطاً في هذه المسألة، حيث جعلها بين الفعليّة والحرفيّة، فهي ترد تارة فعلاً وتارة حرفاً، يقول : « اعلم أنَّ (ليس) ليست محضة في الحرفيّة، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرفٌ »[٢] .

ويظهر واضحاً أن المالقي تأثر برأي الفارسي فجعل (ليس) بين الحرفية والفعلية ، فهي حينما ترفع وتنصب فعل ، وحينما تدخل على فعل حرف، يقول : « فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية : إنها حرفية لا غير ، كـ(ما) النافية كقول الشاعر:

تُهدِي كتائبَ خُضْراً ليس يَعْصِمُها ∴ إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بإلجامِ[٣]

(١) الفعل زمانه وأبنيته :٦٤ .
(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي : ٣٦٨ .
(٣) ينظر: ديوان النابغة الذبياني : ١٢١ .

فهذا لا منازعة في الحرفيَّة في (ليس) فيه ؛ إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها، وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرناها قبل قليل : إنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها »[١] .

ولعلّ من الواضح أنَّ المالقي قد ركَّب هذا الرأي من مجموع رأي الجمهور ومن خالفهم من النحويين، فجعل (ليس) حرفاً في بعض الاستعمالات ، وإن كان هذا امراً مرفوضاً عند الجمهور ؛ لأنهم يقدرون ضمير شأن يكون اسماً ل(ليس) عند دخولها على الأفعال ، يقول سيبويه : « وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعْرَفُ ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها حُميدٌ الأرقطُ :

فأصبحوا والنَّوى عالي معرَّسهمْ ∴ وليس كلَّ النوى يُلْقِي المساكينُ[٢]

وقال هشام أخو ذي الرُّمّة :

هي الشفاء لدائي لو ظَفِرْتُ بها ∴ وليس منها شِفاءُ الداءِ مبذولُ[٣]

---

(١) رصف المباني : ٣٦٩ .

(٢) البيت ليس في ديوانه ، ينظر: أمالي ابن الشجري : ٤٩٧/٢ ، ، وأمالي ابن الحاجب : ٦٥٦ ، وتخليص الشواهد : ١٨٦ ، الكتاب : ٧٠/١ ، ١٤٧ ، والمقاصد النحوية : ٨٢/٢ ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر للسيوطي : ٧٨/٦ ، ١٧٩/٧، وخزانة الأدب : ٢٧٠/٩ ، وشرح أبيات سيبويه : ١٧٥/١ ، وشرح المفصل: ١٠٤/٧ ، والمقتضب : ٤م١٠٠ .

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي :٧٠٤/٢ ، والكتاب : ١: ١٧١/١ ، ٧١ ، ونسب البيت لذي الرمة في شرح أبيات سيبويه : ٤٢١/١ ، وقد نسب أيضاً لهشام بن عقبة في الدرر : ٢/ ٤٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل : ٣/ ١١٦ .

هذا كله سُمِعَ من العرب ؛ والوجه والحدُّ أن تحمله على أنَّ في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ، كقولك : إنَّه أمَةُ الله ذاهبة »[١] .

وكان ابن أبي الربيع من نحويي الأندلس المتأخرين قد نظر إلى المعنى فوجد أنها لا تحمل من خصائص الأفعال شيئاً، ولا تدلّ على حدث مقترن بزمن؛ ولهذا عدّها حرفاً من حروف المعاني بمنزلة (ما) النافية. يقول : « ومثل هذا (ليس) فإنها حرف من جهة معناها؛ لأنها بمنزلة (ما) تنفي الجملة التي تدخل عليها ، فكما أنَّ (ما) لا يصح أن يقال فيها إنها فعل، لا يصح أن يقال في (ليس) فعل »[٢].

وقد ذهب من المعاصرين إبراهيم السامرائي إلى أنّ فكرة العامل والمعمول هي التي جعلت النحاة يلحقون (ليس) بكان وأخواتها ، مع أنَّ لها معنى مخالفاً لما تدل عليه كان وأخواتها ؛ ولهذا جعلها السامرائي عنصراً من عناصر النفي ، يقول : « وبسبب العمل الواحد، وهو عدم الاكتفاء بالمرفوع، أو قل : إنَّ هذا المرفوع أو إنّ هذه جميعها مفتقرة إلى ما أسموه الخبر المنصوب، أقول بسبب من هذا كله ضموا موادّ مختلفة في دلالتها إلى بعضها ، وجعلوا من تلك الأشتات المتناثرة باباً واحداً سموه النواسخ، ....، ويبدو أنَّ الأولين كانوا في تردد بسبب هذه المسألة، فقد كانت عندهم مترددة بين الحرفية والفعلية، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلى أنها حرف .

---

(١) الكتاب : ١٤٧/١ .

(٢) البسيط : ١٦٣/١ .

إنَّ هؤلاء كانوا على حق في ترددهم حمل هذه المادة على سائر الأفعال التي أشبهت (كان) في العمل ، ويحسن بنا في بحث هذه المادة أن نطالب بإبعادها من المكان حيث وضعها النحاة، وجعلها في باب المواد التي تنفي »[١] .

وقد ذهب خليل عمايرة إلى هذا الرأي ، حيث رأى أنها عنصر نفي ليس غير، يقول : « والذي نراه أنَّ هذه اللفظة، بصرف النظر عما قيل في أصلها وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية ، عنصر نفي ليس غير ، ولا علاقة لها باسمية ولا فعلية ، فإن كان الاسم ما يشير إلى مسمّى ، والفعل ما يشير إلى حدثٍ وزمن، فإنَّ (ليس) دالٌّ يفتقر إلى مدلوله بين المسميات، ولا يشير إلى حدث ولا إلى زمن »[٢] .

ويبدو أنَّ القول بفعليّة (ليس) لا يخدم المعنى كثيراً؛ إذ تفتقر (ليس) لأهم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على حدث و زمن، يقول الزمخشري : « الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان »[٣]، وهذا بالإضافة إلى أنها لا تقبل كثيراً من العلامات والخصائص التي يُعرَفُ بها الفعل .

يقول ابن مالك في الألفية :

بتاء فَعلتَ وأتتْ ويا افْعَلي ∴ ونون أقبلنَّ. فعلٌ ينجلي[٤]

(١) الفعل زمانه وأبنيته : ٦٤ .
(٢) أسلوب النفي والاستفهام في العربية : خليل عمايرة : ٥٨ .
(٣) المفصّل : ٢٤٣ .
(٤)شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ألفية ابن مالك : ١/ ٢٢ .

فـــ(ليس) حرفٌ من حروف المعاني، وظيفته في الجملة الدلالـــة علـــى النفي، فجملة مثل : ليس محمدٌ قائماً، جملة أصلها الإثبات (محمدٌ قـــائمٌ) ثـــم دخلت (ليس) لتفيد نفي ذلك .

ومما يؤكد حرفيتها أنها ليست داخلة في الإسناد كما هو الحال في الفعل ، وقد لا حظ النحاة ذلك، فجعلوا الإسناد قائما بين المبتدأ والخبر ، ولم يقـــل أحـــد منهم إنَّ (ليس) مسند كسائر الأفعال .

خاتمة البحث :

وفي خاتمة هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث وهي كما يلي:

١. جمهور النحاة في اختلافهم كانوا ينظرون إلى الجانب اللفظي أكثر من الجانب المعنوي، كما نرى في اختلافهم في فعلية (كان) ، في حين أننا نرى قلةً منهم من نظر إلى جانب المعنى – كالمبرد والزجاجي – حينما قالا بحرفية (كان) ولم يجدا مناصرة من النحاة .

٢. القول بحرفية (كان) يخدم المعنى ، فهي عنصر أضيف إلى الجملة الاسمية ليعطي الدلالة على الزمن الماضي ؛ بدليل أنها لا تدخل إلا على جملة مكتملة الأركان، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين كخليل عمايرة .

٣. القول بفعلية (ليس) لا يخدم المعنى ؛ لأن (ليس) تفتقر لأهم عنصرين من عناصر الفعل وهما الدلالة على الحدث والزمن ، وهو ما ذهب إليه بعض النحويين كابن السراج وأبى علي الفارسي وابن شقير ، عندما قالوا بحرفية (ليس) خلافاً لجمهور النحاة ، وأيَّدهم بعض الباحثين المعاصرين .

مصادر البحث ومراجعه :

١. **القرآن الكريم** .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : مصطفى النماس ،،مطبعة النسر الذهبي ، ط ١ ،١٤٠٤ هـ .

٣. أسلوب النفي والاستفهام في العربية ، خليل عمايرة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، د. ت .

٤. الأشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .

٥. الأصول في النحو ، لابن السراج أبي بكر محمد بن السري بن سهل (ت٣١٦هـ) ، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .

٦. أمالي بن الشجري ، هبة الله بن علي الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق ودراسة : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د. ت .

٧. الأمالي النحوية ، لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٤٥ م .

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ، د. ت .

٩. الإيضاح في علل النحو ،للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط ٥ ، ١٤٠٦ هـ .

١٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عُبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإِشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق الدكتور : عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .

١١. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ .

١٢. الجمل في النحو للزجاجي ،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٤٠هـ) ، تحقيق : توفيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ .

١٣. الجنى الداني في جروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٥٩) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ .

١٤.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكنبة الخانجي ن القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .

١٥.الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت) ، نشر الخانجي ، مطبعة الجمالية ، القاهرة ، د.ت .

١٦.ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق الدكتور : شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .

١٧.ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : الدكتور : مفيد قميحة ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، د.ت .

١٨.رصف المباني في شروح المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ) ، تحقيق : الدكتور : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .

١٩.شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور : الدكتور محمد علي الريح هاشم، كتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- ، ١٣٨٤هـ .

٢٠.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د. ت.

٢١.شرح الرضي على كافية بن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، د. ت .

٢٢.شرح شواهد المغني للسيوطي عبد الرحمن بن كمال الدين (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : الشيخ : محمد محمود ، دار مكتبة الحياة ، د.ت.

٢٣.شرح المفصّل لابن يعيش يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، (ت : ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.

٢٤.الفعل العربي زمانه وأبنيته ،الدكتور : إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ .

٢٥.في النحو العربي قواعد وتطبيق ، الدكتور : مهدي المخزومي ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م .

٢٦.في نحو اللغة وتراكيبها ، الدكتور : خليل عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ.

٢٧.الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .

٢٨ . اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات و عبدالإله نبهان ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٩ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت:٦٦١هـ) تحقيق : الدكتور : مازن المبارك ، ومحمد علي حمة الله ، دار الفكر بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٥م.

٣٠ . المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق : أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .

٣١ . المقتضب للمبرد أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى (ت : ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

محتويات البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	ملخص البحث	٣٦٥١
٢	ABSTRACT	٣٦٥٢
٣	كان	٣٦٥٣
٤	ليس	٣٦٦٤
٥	خاتمة البحث	٣٦٧٢
٦	مصادر البحث ومراجعه	٣٦٧٣
٧	فهرس المحتويات	٣٦٧٨